الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.900

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
15 September 2009
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الرابعة والأربعون

محضر موجز للجلسة ٩٠٠

المعقودة بالمقر، في نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ٣/٠٠ مساء

الرئيسة: السيدة جبر

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الأولي لتيمور – ليشتي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

09-43318 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠ مساء

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الأولي لتيمور - ليشتي (تابع) (CEDAW/C/TLS/1؛ CEDAW/C/TLS/Q/1؛ و HRI/CORE/TLS/2007؛ Add.1)

١ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد تيمور - ليشتي أماكنهم إلى مائدة اللجنة.

المادة ٧ (تابع)

٢ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن من حق جميع المواطنين قانونا أن يشاركوا في الانتخابات وذكرت أن مكتبها لم يتلق أية تقارير عن محاولات الأزواج إثناء زوجاتهم عن المشاركة فيها.

المادة ٩

٣ - **السيد فلنترمان:** قال إنه ليس من غير الواضح ما إذا كانت قوانين تيمور - ليشتي المتعلقة بالمواطنة واكتساب المواطنة تتفق تماما مع الاتفاقية، وخاصة من حيث إن هذه القوانين لا تجيز السماح للطفل الذي يحمل والداه جنسيتين مختلفتين بحمل تلك الجنسيتين وأن يكون مزدوج الجنسية. وذكر أنه وصلت إلى اللجنة معلومات تفيد بأن أطفال الأمهات الإندونيسيات في تيمور - ليشتي محرومون من الجنسية التيمورية ويعتبرون رسميا من عديمي الجنسية.

٤ - **السيد كاردوزو** (تيمور - ليشتي): قال إن الدستور يحدد شروط المواطنة، وذكر أن المشاكل المتصلة بأطفال الأمهات الإندونيسيات في تيمور - ليشتي سببها الرئيسي هو التشريعات الإندونيسية التي تمنع أطفال رعايا إندونيسيا من حمل الجنسية التيمورية. وقال إنه لا توجد مشاكل من هذا القبيل بالنسبة لأطفال الوالدين اللذين يحملان جنسيات أخرى إذ بوسعهم أن يحملوا جنسية أي من الوالدين بل وجنسيتيهما معا. وأضاف أن إجراءات الحصول على الجنسية التيمورية تشترط انقضاء خمس سنوات على الإقامة في تيمور - ليشتي والقدرة على التكلم بإحدى اللغتين الرسميتين، أي لغة التيتوم أو اللغة البرتغالية، وتقديم طلب رسمي للحصول على الجنسية.

المواد من ١٠ إلى ١٤

٥ - **السيدة بيلي:** سلمت بالمنجزات التاريخية التي حققها البلد في الفترة التي انقضت منذ الاستقلال، وقالت إن اللجنة لديها شواغل فيما يتعلق بنظام التعليم بالشكل المطبق الآن. وأضافت أن معدلات الالتحاق الصافية هي فيما يبدو معدلات منخفضة وإن كان ذلك بدرجة أقل في المرحلة الابتدائية، وأن معدل إتمام الدراسة بالنسبة للبنات أدنى منه بالنسبة للبنين. وقالت إن ثمة عوامل مختلفة قد أدت فيما يبدو إلى ذلك؛ وذكرت أن أحد هذه العوامل، طبقا للمعلومات التي وصلت إلى اللجنة، هو أن بعض الفتيات يهددن أو يشعرن بالتهديد من جانب مدرسيهم الذكور ولذلك يتسربن من المدارس. وأضافت أن هذه مشكلة تجاوزت الحالة في المدارس ويمكن أن تعكس مواقف شائعة بين أفراد المجتمع بالنسبة لأدوار الجنسين ولمشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة. وقالت إنه يتعين على الحكومة أن تكفل وجود بيئة مريحة ومرحبة للفتيات بالقضاء على المواقف القائمة على سلطة الرجل وعلى المضايقة. وأشارت إلى أن الأرقام المتعلقة بالمدارس الثانوية ليست موزعة حسب نوع الجنس، وإلى أنه يلزم أن تتطلع اللجنة على الأرقام التي تمثل وضع الفتيات بالنسبة للأولاد. وتساءلت عما تعتزم الحكومة القيام به لتحسين الهياكل الأساسية المدرسية وتوفير التدريب للمدرسين. وقالت إن ثمة مشكلة أخرى تتصل بالفتيات في المدارس وهي حدوث الحمل المبكر والزواج

المبكر مما يحول دون الحصول على التعليم بالنسبة للأمهات اللاتي هن في سن المراهقة. وذكرت أنه يتعين على الحكومة أن تكون لديها سياسة تشجع على القضاء على الأدوار التقليدية للجنسين وعلى المعايير السائدة في المجتمع والتي تتحيز ضد الفتيات والنساء كما يلزم أن تقوم بتنفيذ هذه السياسة. وأشارت إلى أن موضوعات الصحة والحياة الأسرية، وخاصة التعليم الجنسي، هي موضوعات تكاد تكون غائبة فيما يبدو من المناهج التعليمية.

٦ - **السيدة بيمنتل**: شددت على أهمية التعليم وحملات محو الأمية في مرحلة الانتقال من عقلية السلطة الأبوية وأشارت إلى التحسن الكبير الذي تحقق بالنسبة لمحو الأمية بين الشباب. وأضافت أن المهم الآن هو إقناع الآباء بضرورة التحاق بناتهم بالمدارس وبقائهم بها. وتساءلت عن التدابير التي اتخذتها الحكومة أو تعتزم اتخاذها لإشراك الأسر نفسها فيما يجري بالمدارس وهو ما يتيح فرصة لا تقدر قيمتها لجعل الآباء والأمهات على وعي بمسائل المساواة بين الجنسين وبالدور الهام الذي تقوم به المرأة والذي ينبغي أن تقوم به في المجتمع.

٧ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن المواقف التقليدية القائمة على سلطة الرجل هي السبب في صرامة المدرسين بل وفيما يوقعونه أحيانا من العقوبات البدنية على الأطفال، وهو ما يمكن للأسف أن يخوف الفتيات من المدارس. وقالت إنه نتيجة لبعد المسافة إلى المدرسة في كثير من الحالات وللمخاطر التي تنطوي عليها البيئة سواء في المدرسة أو في الطريق إليها ينتهي الأمر ببعض الفتيات إلى التوقف عن الذهاب إلى المدارس بينما يستمر الأولاد في الدراسة. وذكرت أن الحكومة تعمل بنشاط على تغيير هذه المواقف وتحسين الحالة. وأضافت أنه تم إعداد منهج دراسي لطلاب الجامعات يعنى بمسائل الجنسين على أمل أن يؤدي إلى زيادة الوعي وجمع البيانات المتعلقة بمسائل الجنسين وتكوين مواقف أكثر تقدمية بين مدرسي المستقبل. وقالت إن ثمة مكاتب مختلفة، بينها مكتبها، تعمل مع إدارة الإحصاء للحصول على البيانات المفصلة اللازمة لفهم الحالة فهما كاملا ووضع منظور لمسائل الجنسين قابل للتنفيذ. وأضافت أن الوزارات تستطيع باستخدام هذه المعلومات تحديد أهداف جنسانية لموظفيها وبرامجها.

٨ - **السيد سواريس** (تيمور - ليشتي): قال إن القانون ينص على توفير فرص التعليم لجميع الأطفال على قدم المساواة، وأنه اتخذت تدابير مختلفة لتحسين معدلات الحضور والبقاء بالمدارس، وخاصة بالنسبة للفتيات، ومن هذه البرامج برنامج الغداء المنزلي والإعانات التي تقدم للمدارس التي يمثل بُعد المدرسة مشكلة بالنسبة لها. وأضاف أن المساعدة التي يقدمها البنك الدولي والدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة كانت لهما فائدة لا تقدر في هذا الصدد. وأضاف أن بيانات عام ٢٠٠٧ تظهر أن الفتيات يمثلن ٤٧ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية و ٤٨ في المائة من تلاميذ المدارس الثانوية. وقال إن مشكلة تخويف المدرسين للطالبات مشكلة معروفة ولكنها أخذت تتناقص بعد أن أصبحت الطالبات على وعي بحقوقهن وبدأن في الإبلاغ عن سلوك مدرسيهن. وذكر أنه يبذل كل جهد ممكن لحث الوزارات على جمع البيانات في شكل مفصل حسبما طلبت اللجنة وأن الحالة تتحسن من عام إلى عام. وقال إنه بدأ تنظيم دورات تدريبية للمدرسين لتحسين مؤهلاتهم والطرق التي يستخدمونها في التدريس. وأضاف أنه بدأ في منطقتين من المناطق تنفيذ برنامج تجريبي لمحو الأمية وسيتم تعميمه في جميع أنحاء البلد إذا ما كانت نتائج المشروع التجريبي مشجعة.

٩ - **السيد بروون**: أثنى على قانون العمل الذي بدأ تنفيذه في تيمور - ليشتي في هذا الوقت القصير. على أنه أضاف أنه توجد في الواقع فجوة واسعة جدا في الأجور وأن

اللجنة تلقت معلومات تفيد بأن المرأة لا تحصل دائما على إجازة أمومة مدفوعة الأجر ولا تستطيع دائما أن تعود إلى عملها. وقال إن اللجنة لهذا ترحب بأية معلومات عن التدابير التي يجري اتخاذها لتنفيذ قانون العمل. وذكر أن من المهم ألا يغيب عن البال أن نسبة صغيرة من النساء هي فقط التي تعمل في القطاع المنظم وأنه يوجد قطاع غير منظم كبير جدا يلزم أيضا أخذه في الاعتبار. وقال إنه توجد شواغل فيما يتعلق بمدى ظاهرة عمل الأطفال في تيمور - ليشتي وهي ظاهرة تتعرض لها الفتيات بوجه خاص. وأضاف أن مما يبعث على القلق الشديد أن تيمور - ليشتي لم تصدق على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال التي أعدتها منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم ١٨٢). وتساءل عما إذا كانت حكومة تيمور - ليشتي تعمل مع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمسائل العمل وتعتزم التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن (الاتفاقية رقم ١١١) واتفاقية المساواة في الأجور (الاتفاقية رقم ١٠٠) اللتين ترتبطان ارتباطا وثيقا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠ - **السيدة باتن:** كررت ما أثير من شواغل حول فجوة الأجور الواسعة كما حثت تيمور - ليشتي على النظر في التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ وعلى الاتفاقيات الأساسية الأخرى. وسألت عن الآليات التي ستنظم مستويات الأجور بمقتضى قانون العمل الجديد المقترح. وأضافت أن اللجنة تقدر أيضا أية معلومات أضافية عن حالة مشاريع القوانين التي يجري وضعها بشأن هذه المسائل والتي لم يتناولها مشروع قانون العمل وعن الإطار الزمني لاعتمادها. وتساءلت عما إذا كان مشروع قانون العمل يشتمل على أحكام بشأن المضايقة الجنسية وعن الجزاءات التي ينتظر تطبيقها بالنسبة لهذه الجرائم. وأثنت على ما تقوم به الحكومة من استكشاف مجموعة من السبل، بينها ما يجري تطبيقها في الخارج، في محاولة لتوفير مزيد من فرص العمل للمرأة، ولكنها أضافت أن اللجنة سوف ترحب بأي تفسير للضمانات القائمة.

١١ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن من حق جميع الموظفات العموميات الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أشهر.

١٢ - وفيما يتعلق بفرص المرأة، أوضحت أن ٨٠ في المائة من القروض المتناهية الصغر تقدم إلى المرأة، ولكن المرأة تجد من الصعب عليها في كثير من الأحيان أن تبيع منتجاتها. وأضافت أنه لهذا تم وضع خطة عمل لإقامة مراكز متخصصة لبيع منتجات النساء المحليات في جميع مناطق تيمور - ليشتي البالغ عددها ثلاث عشرة منطقة وأن هذه الخطة يعتزم البدء في تنفيذها في عام ٢٠١٠.

١٣ - وردا على الاستفسار الخاص بالحد الأدنى للأجور، قالت إن الحكومة وقعت اتفاقا بعد مناقشات أجريت في جنيف. وأضافت أن الوفد لا يستطيع تقديم مزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق في هذا الوقت ولكنه سيستطيع أن يقوم بذلك عند عودته إلى تيمور - ليشتي.

١٤ - وسلمت بأن مسألة المضايقة الجنسية تحتاج إلى مناقشة من أجل زيادة الوعي بما يعتبر مضايقة وبكيفية الإبلاغ عنه.

١٥ - **السيدة أروشا دومينغويز:** اعترفت بالجهود التي بذلت لتحسين فرص المرأة في الحصول على الرعاية الصحية، على أنها ذكرت أن مؤشرات وفيات الأمومة ووفيات الرضع وتعقيدات الحمل ما زالت غير مرتفعة لأن القوالب الفكرية الثقافية تعني أن المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية تعتبر من المحرمات في كثير من الأحيان. وأضافت أن اللجنة تقدر تقديم أية معلومات إضافية عن الرعاية الصحية الوقائية بالنسبة للمرأة وعن أية تدابير يجري اتخاذها لتشجيع ثقافة

المسؤولية بين الحوامل والنساء وشركائهن. وقالت إنه سيكون من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت الجهود التي يجري اتخاذها لإشراك الرجل في تنظيم الأسرة، حيث أشار التقرير إلى أن معظم النساء لم يناقشن أبدا هذه المسألة مع أزواجهن. وسالت الوفد عما إذا كانت هناك أية برامج للتصدي للمسائل الصحية الأخرى المتعلقة بالمرأة بما فيها مسألتا السرطان والصحة العقلية.

١٦ - وقالت إنه سبقت الإشارة إلى أن محاولة لجعل الإجهاض قانونيا قد رفضها البرلمان. على أنها أضافت أن التقرير أشار إلى أن ثمة مناقشات تجرى بشأن أسباب الإجهاض وعواقبه ومن ثم فإن اللجنة تقدر أية معلومات إضافية عن نتائج هذه المناقشات.

١٧ - **السيدة زو زياكياو**: طلبت إيضاحا بالنسبة لمسألة إجازة الأمومة لأن قانون العمل في تيمور - ليشتي ينص على أن من حق المرأة الحصول على إجازة مدتها ١٢ أسبوعا تحصل خلالها على ثلثي الأجر. وتساءلت عما إذا كان قانون العمل قد تم تغييره.

١٨ - وذكرت أن معدل الخصوبة مرتفع جدا في تيمور - ليشتي وأن مستوى الوعي بموانع الحمل منخفض جدا. وأضافت أن نقص المرافق الطبية والأفراد المؤهلين يسهمان في ارتفاع معدل وفيات الأمومة. وأثنت على ما التزمت به الحكومة من تخفيض هذا المعدل بحلول عام ٢٠١٠ وقالت إن اللجنة ترحب بأية معلومات إضافية عن التدابير التي تساعد على تحقيق هذا الهدف. وقالت إنه يهمها أيضا أن تعرف ما إذا كانت حملات تنظيم الأسرة يجري تنظيمها بالتنسيق مع جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

١٩ - وانتقلت إلى مسألة حصول المرأة في المناطق الريفية على الخدمات الصحية فتساءلت عن التدابير الوقائية التي يجري اتخاذها لضمان حصولهن على الرعاية الصحية بأسعار مناسبة وعما إذا كانت الحكومة تعتزم إنشاء مزيد من العيادات أو الأفرقة الطبية المتنقلة. وذكرت أن الإحصاءات المتعلقة بمدى الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي مسألة تدعو إلى القلق وأن اللجنة ترحب بأية معلومات إضافية عن أية تدابير يعتزم اتخاذها لزيادة الوعي وعن برامج الفحص الطبي.

٢٠ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن العاملات في مجال الخدمة العامة لا يتعرضن للتمييز عندما يتعلق الأمر بأجازة الأمومة ولهذا فإن الأحكام القانونية التي تنظم وضعهن تصلح كنموذج جيد. وأضافت أن النساء العاملات في القطاعات الأخرى قد يتعرضن لبعض الصعوبات ومن ثم يلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي وإجراء الحوار بشأن هذه المسألة مع أرباب العمل. وقالت إن الوعي بالإيدز هو بالفعل أولوية عالية وهدف تم تحديده.

٢١ - **السيدة غوميز** (تيمور - ليشتي): قالت إن الحكومة تعمل فعلا مع الشركاء الاجتماعيين بشأن مسائل تنظيم الأسرة. وذكرت أن وزارة الصحة نظمت حملات لزيادة الوعي بين الرجال والنساء، وخاصة تشجيع الرجال على المشاركة، وأنها أجرت اتصالا بشأن التغيير السلوكي داخل المجتمعات المحلية. وأضافت أنه تم وضع برنامج للفحص الطبي بالنسبة لسرطان الرحم وسرطان الصدر وأنه تم تشجيع جميع الأمهات على إجراء الفحص الطبي.

٢٢ - وذكرت أن نسبة الخصوبة مرتفعة جدا في تيمور - ليشتي وأن موانع الحمل تستخدم على أضيق نطاق وأن وفيات الأمومة مرتفعة جدا. وأضافت أن وزارة الصحة قد استجابت بخطط لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية، وتحسين نوعية الرعاية، مع التركيز على رعاية الأمومة في الريف، وزيادة إشراك

المجتمعات المحلية في توفير الخدمات الصحية من خلال الخدمات الصحية المتكاملة في البرنامج المحلي.

٢٣ - وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تم التركيز على التثقيف وتعزيز الخدمات الصحية في المجتمع المحلي، وخاصة بالنسبة للشباب. وقالت إن الحكومة أنشأت فريقا من المتطوعين لتقديم الاستشارات والاختبارات السرية وهو يعمل في تسع من مناطق البلد. وأضافت أن موظفي الصحة تم أيضا تدريبهم على تقديم الاستشارات وعلى التثقيف والتشجيع. وقالت إن الحكومة تعمل أيضا مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، للحصول على المعدات والأدوية وخاصة مضادات فيروسات النسخ العكسي لعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ - وفيما يتعلق بارتفاع معدلات وفيات الأمومة، قالت إن تيمور - ليشتي تقوم بتدريب القابلات والممرضات وإنشاء المرافق في المناطق الريفية حيث تستطيع رعاية الحوامل. وأضافت أنه يجري في كوبا تدريب ٦٤٠ من العاملين في مجال الصحة في تيمور - ليشتي وأنهم سيكونون بعد تخرجهم وعودتهم دعما للموارد البشرية في قطاع الصحة.

٢٥ - **السيدة أووري:** طلبت فيما يتعلق بالمادة ١٣ معلومات عن المؤسسات التي تقدم القروض المتناهية الصغر. وتساءلت عن نسبة القروض المقدمة للمرأة وخاصة المرأة الريفية، وعما إذا كانت الممارسات التمييزية السابقة، مثل اشتراط البنوك توقيع الزوج على طلب القرض، ما زالت موجودة. وطلبت معلومات فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي لإنهاء مصارعة الديكة نظرا للأضرار التي تسببها للمجتمع والتي جاء وصفها في التقرير الأولي.

٢٦ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن القروض المتناهية الصغر تقدم في ثماني مناطق وأنه ستبذل جهود أخرى لضمان توافر القروض في المناطق الفرعية والقرى. وذكرت أن مساعدة المشاريع الصغيرة لا تأتي فقط من البنك الدولي ولكنها تأتي أيضا من الحكومة عن طريق برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة. وأضافت أن أكثر من ٥٥ في المائة من القروض المتناهية الصغر تقدم للمرأة، حسب بيانات وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. وقالت إن شروط القروض والقواعد المتعلقة بها تتوقف على المصارف التي يتعلق بها الأمر. على أنها أضافت أن خيار برنامج القروض المتناهية الصغر الذي تنفذه الحكومة ييسر كثيرا حصول المرأة على القروض. وقالت إن المرأة الريفية تتلقى أيضا الدعم من وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في شكل الجرارات اليدوية.

٢٧ - **السيدة بوغوم:** أشارت إلى المادة ١٤ فقالت إنها تريد أن تعرف نسبة القروض المتناهية الصغر التي تخصص للمسنات والأرامل، وذكرت أنه يهمها أن تعرف برامج الحكومة لتشجيع هاتين الفئتين على الأعمال الحرة. وقالت إنه ينبغي تقديم الدعم إلى المناطق الريفية من خلال برامج التنمية الاقتصادية المستدامة. وأضافت أن اللجنة يهمها وجود برامج لتحسين التغطية بمياه الشرب. وفيما يتعلق بمسائل الرعاية الصحية، قالت إنها تود أن تعرف معلومات عن تدريب القابلات التقليديات وعن الرعاية التي تقدم لضحايا الاغتصاب أثناء العمل.

٢٨ - **السيدة باتن:** طلبت معلومات عن تدريب المرأة الريفية على أساليب الزراعة الجديدة وتقنيات المحافظة على التربة في مجتمعاتها المحلية. وتساءلت عن مدى الفرص المتاحة للمرأة الريفية في تملك الأرض وعن مدى توافر القروض المتناهية الصغر للجمعيات التعاونية وعن أشكال الدعم

المقدمة لضمان الأمن الغذائي. وقالت إنه تلزم معلومات عن المشردات داخليا وعن العائدات إلى مواطنهن الأصلية.

٢٩ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن ضحايا الأزمة العسكرية التي وقعت في عام ٢٠٠٦ تلقوا المساعدة من الحكومة. وذكرت أن الأمهات في كثير من الأسر تم تزويدهن بالمسكن وأنه توجد منح دراسية للأمهات. وأضافت أن الأرامل والأيتام والأمهات غير المتزوجات يحصلن على الدعم في حالات الطوارئ. وذكرت أن الحوامل المشردات قد تم إيواؤهن بسلام في المستشفيات. وقالت إن ضحايا العنف بين الأشخاص المشردين داخليا تلقى الدعم من المجتمع المدني ومن اللجان النسائية.

٣٠ - **السيد أليدا** (تيمور - ليشتي): ذكر أن ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية وأن ٨٠ في المائة منهم يعملون في الزراعة وأن نصفهم من الرجال ونصفهم من النساء. وأضاف أن الزوجات الريفيات يعملن معا في مزارع الأسرة ومن ثم يتمتعن بحقوق متساوية في التملك. وقال إن بعض المزارعين يعيشون في فقر غير قادرين على زراعة ما يكفي حتى لإطعام أسرهم، ولكن الحكومة نفسها ما زالت أضعف من أن تساعدهم جميعا على تطوير مزارعهم وزيادة دخلهم. على أنه أضاف أنه تم تعيين عمال للإرشاد في كل من بلدات تيمور الشرقية البالغ عددها ٤٤٢ بلدة لتدريب المزارعين على التقنيات الجديدة الموصى بها وأن هذا البرنامج ثبت أنه كان مفيدا على وجه الخصوص بالنسبة للمرأة الريفية. وذكر أنه بعدما يتم تدريب المزارعين تقوم وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك بتزويدهم بالجرارات التي تساعدهم على تنويع محاصيلهم وعدم الاعتماد على الأغذية المستوردة. وقال إن مشروع ''قرية واحدة/منتج واحد'' الذي تراعاه الحكومة موجه على وجه الخصوص إلى المرأة لتمكينها من إنتاج المزيد من الأغذية والحصول على بعض الدخل، كما أنه يعكس الأولوية الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي. وأضاف أن ثمة برنامجا آخر لتوفير الدخل وهو مشروع ''ازرعوا أيها المزارعون وسوف تشتري الحكومة'' وهو المشروع الذي تذهب الحكومة في إطاره مباشرة إلى القرويين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق وتشتري منتجاتهم بأسعار أعلى مدعومة.

المادتان ١٥ و ١٦

٣١ - **السيدة هالبيرين - كاداري:** تساءلت فيما يتعلق بالمادة ١٥ عما إذا كان القانون الحالي ومشروع القانون المدني يتيحان للمرأة فعلا أن تتمتع بالاستقلال والقدرة القانونية من جميع الوجوه، بما في ذلك إبرام العقود والمقاضاة. وذكرت أن التقرير يذكر مثلا (في الصفحة ١٣٨) أن الأرصدة الشخصية للمرأة يجب أن يديرها زوجها وأنها لا تستطيع عموما أن تظهر في المحاكم بدون مساعدة من زوجها. وأضافت أن ما جاء في الإجابة الكتابية على السؤال ٢٧ من قائمة المسائل من أن المرأة تملك حق الملكية وحق التعاقد على قدم المساواة مع الرجل يناقضه ما ورد في التقرير من أنه عند الطلاق أو الانفصال يجب على المرأة في كثير من الأحيان أن تعود إلى بيت أسرتها. وذكرت أنه يلزم عموما تقديم مزيد من المعلومات عن الفرق بين المركز القانوني والمركز الفعلي للمرأة فيما يتعلق بحقوق الملكية وعما تشمله تحديدا هذه الملكية.

٣٢ - وأشارت إلى المادة ١٦ فسألت عما إذا كان القانون الحالي يجعل اغتصاب الزوج لزوجته جريمة. وأضافت أنه توجد أيضا معلومات مزعجة عما يقع أحيانا من إكراه الفتيات الصغيرات على الزواج بعد حدوث علاقات جنسية بالإكراه وتساءلت عما إذا كانت الحكومية تعمل على القضاء على هذه الممارسة إن وجدت.

٣٣ - **السيدةكوكر - أبياه:** تساءلت عما إذا كان البرلمان قد اعتمدت مشروع القانون المدني وعما إذا كان هذا

القانون يتضمن نصا يلغي نظام المهر التقليدي والمهين والذي تسلم الوثيقة الأساسية والتقرير بأنه نظام تمييزي وعما إذا كانت الأسباب التي يمكن للمرأة والرجل طلب الطلاق على أساسها واحدة بالنسبة لكل منهما.

٣٤ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إنها تعلم أن مستشارة رئيس الوزراء المعنية بتشجيع المساواة قامت، بعد مشاورات واسعة مع الإدارات الحكومية ومع قيادات المجتمع المحلي، بوضع توصيات قدمت إلى وزارة العدل بشأن مسألة تقسيم الممتلكات بعد الطلاق.

٣٥ - **السيد كاردوزو** (تيمور - ليشتي): أشار إلى أن مشروع القانون المدني معروض حاليا على مجلس الوزراء، وذكر أن هذا القانون يقرر حدا أدنى لسن الزواج هو ١٨ سنة بالنسبة للرجل والمرأة ويقرر قواعد بالنسبة لتقسيم الممتلكات بعد الطلاق بحيث يرد إلى كل من الزوجين ما حصل عليه قبل الزواج من أصول ويقسم بينهما بالتساوي ما تم الحصول عليه خلال فترة الزواج مع إعطاء الأولية لاحتياجات أي أطفال من هذا الزواج.

٣٦ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): ذكرت أن دفع المهور عادة قديمة لها بعض الجوانب الإيجابية - فقد ظُن أنها تزيد قيمة المرأة في بعض مناطق البلد - ومن ثم انقسمت الآراء، حتى بين النساء أنفسهن، بالنسبة لإلغاء المهور. وأضافت أنه ينبغي أيضا ملاحظة أن المرأة في بعض المناطق تدفع المهر لأسرة العريس. وقالت إنه من زاوية المساواة بين الجنسين فإن المهر يعتبر بطبيعة الحال إهانة لكرامة المرأة وكرامة الأسرة في المستقبل. وأضافت أنه تجرى حاليا دراسات كثيرة عن الممارسات التقليدية التي تؤثر على المرأة في تيمور - ليشتي في المجتمع الحديث وعلى مزايا هذه الممارسات وعيوبها.

٣٧ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى وضع أسئلة للمتابعة.

٣٨ - **السيدة بيمنتل:** أعربت عن قلقها لحرمان المرأة في كثير من الأحيان من حقوقها من أجل المحافظة على وضع الأسرة. وقالت إنه يقلقها أيضا أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإجهاض وتنظيم الأسرة وموانع الحمل بالنسبة لوفيات الأمهات. وأضافت أن التثقيف الجنسي لا يكون فعالا إذا لم تتح الحكومة وسائل منع الحمل للجميع: فلا بد من تذكر أن الحكومات هي مؤسسات علمانية وأنه لا يمكن إخضاع الالتزامات التعاهدية الدولية لأية اعتبارات دينية.

٣٩ - **السيدة موريليو دي لا فيغا:** طلبت إلى الوفد أن يعلق على ما جاء في الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/TLS/2007) (الفقرة ٥١١) من أنه تبين من الحلقات الدراسية الإقليمية أن المرأة تخشى الترشيح لشغل المناصب العامة خشية العنف والانتقام.

٤٠ - **السيد بروون:** تساءل مرة أخرى عما إذا كان عمل الطفل، وخاصة عمل الفتيات، موجود في تيمور - ليشتي وعما إذا كانت الحكومة تحتفظ بإحصاءات عن هذه المسألة وعما تقوم به بالنسبة لها.

٤١ - **السيدة هالبيرين - كاداري:** قالت إنها لم تتلق إجابة على أسئلتها المتعلقة بالأهلية القانونية للمرأة المتزوجة وعن اغتصاب الزوجة وعن الزواج بالإكراه عن طريق الاغتصاب.

٤٢ - **السيدة أووري:** قالت إنها تريد إجابة عن سؤالها الخاص ببعض الممارسات الثقافية وخاصة صراع الديكة.

٤٣ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): ذكرت فيما يتعلق بعمل الطفل أن تيمور - ليشتي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل ومن ثم ستعمل على تنفيذها وإنها قدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة المختصة في عام ٢٠٠٨. وقالت إن من المؤسف أن الزواج بالإكراه عن طريق الاغتصاب

موجود فعلا في المناطق النائية كعادة قديمة تقوم على فكرة أنه ينبغي دفع مهر كبير مقابل ذلك. على أنها أضافت أنه توجد خطة طويلة الأجل لتثقيف الجمهور فيما يتعلق بهذه المسألة في جميع أنحاء البلد وأن الحكومة تعمل في شراكة مع المنظمات غير الحكومية وممثلي الأديان المختلفة لمكافحة هذه العادة. وذكرت أن الفريق العامل المشترك بين الأديان أنشئ لتقديم المعلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يعمل الجميع على تشجيع المساواة. على أنها أضافت أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت للقضاء على الممارسات التقليدية التي لا يعتبر القضاء عليها أمرا سهلا. وفيما يتعلق بمسألة مصارعة الديكة وغيرها من ممارسات المقامرة الشائعة بين الرجال والتي لها آثارها الضارة على الأسر ذكرت أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت للقضاء عليها.

٤٤ - **السيد كاردوزو** (تيمور - ليشتي): قال إن القانون لا يلزم بأن تتزوج الفتاة الرجل الذي اغتصبها بنية الزواج منها.

٤٥ - وذكر أنه بمقتضى قانون العمل والأحكام الخاصة التي تنظم حماية الأطفال، فإن القصر ممنوعون من العمل ولكن بعضهم يعملون من تلقاء أنفسهم لمساعدة أسرهم.

٤٦ - **السيدة رودريغويز** (تيمور - ليشتي): قالت إن أية أسئلة لم تتم الإجابة عليها ستقدم أجوبتها في وقت لاحق.

٤٧ - وأشارت إلى أن تيمور - ليشتي دولة جديدة لم يمض على قيامها سوى سبعة أعوام وأنها تواجه تحديات بالغة. وقالت إنه ما زال عليها أن تحقق كثيرا من التقدم وإنها لهذا ترحب بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بطرق السعي إلى تحقيق هذه الغاية. وأكدت التزام بلدها القوي بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها. وقالت إن تيمور - ليشتي تعلم أنها لا تستطيع وهي تسعى إلى الأمام أن تترك وراءها ٥٠ في المائة من سكانها.

٤٨ - **الرئيسة:** قالت إن الأسئلة الدقيقة التي وجهتها اللجنة إلى الوفد ينبغي أن تعتبر دليلا على الأهمية التي تعلقها اللجنة على التقرير الأولي لتيمور - ليشتي. وأضافت أن اللجنة على وعي بالصعوبات التي تواجهها تيمور - ليشتي باعتبارها دولة جديدة كما أنها على وعي بالتزامها بحقوق المرأة في كثير من المجالات التي تناولتها المناقشة.

رفعت الجلسة في الساعة ٥/٣٠ مساء.